



كلمة التحرير

سألني أحد القراء الكرام سؤالاً عابراً عن أحوال مجلة التجديد، وقبل أن أجيبه أضاف قائلاً: آلاف المطبوعات تظهر سنوياً وحال الأمة يزداد سوءاً على سوء، وعلل ذلك بأن أغلب ما يكتب لم يأت ليوضح غامضاً، ولكن ليزيده غموضاً، ولعل ما كان واضحاً أصبح موضع تساؤلات لا تنتهي فيزداد المسلمون حيرة وبللة ، ويعمق الخلاف بينهم فيشتت أمرهم. وبقي السؤال معلقاً والإشكال قائماً. أين الخلل: في الفكر أم في المفكرة أم في الاثنين معاً؟

لا شك أن الفكرة الحية هي الفكرة التي تعطي معنى لوجود الإنسان، وتعطي لشيء قصداً، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْصِدُ فِي مَشْيِكَ﴾ (لقمان: ١٩)، إنما الفكرة التي تعطي طعماً ومذاقاً للفعل الناجح كما تدفع الإنسان إلى الاستفادة من تجربة الفعل الذي لم يكن الناجح حليفه. فالفكرة لا تكون حية إلا إذا شعر الناس بوجودها وهم يعالجون همومهم، أو وهم يفكرون في تحقيق آمالهم، تدفعهم إلى الحرص على الفهم وترشيد أعمالهم. أما إذا حصل انفصام بين ما يفكر فيه الإنسان وبين ما يعيشه، فإن الفكر عندها يتحول إلى حالة من الاغتراب، اغتراب يكون منشؤه الضيق والاختناق، فيرحل المفكر بعقله وقلمه إلى ساحات تاريخية بعيدة، أو مناطق يغلب عليها

التجريد فيخوض مغامراته النظرية والكلامية، في هذه الحالة يصبح التفكير عائقاً عن الحركة وعن الفعل.

قد يشعر المفكر الذي يعيش قضايا مجتمعه هو الآخر بحالة من الاغتراب، ولكنه اغتراب المبدع، مثل اغتراب الأنبياء وأغتراب العظماء، اغتراب المتحدي لواقع يريد تغييره. إنه اغتراب المفكر الذي يُعبر عن طموح مجتمعه. أما الاغتراب الذي نعنيه فهو ذلك الاغتراب الذي يجعل المفكر لا يُعبر فقط عن طموح مجتمعه، بل لا يُعبر عن طموح الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فأوضحى لا يُعبر إلا عن الحد الأدنى من ذاته. لم يقل غراماشي "إن المثقفين بما هم مثقفون لا يشكلون طبقة مستقلة، بل إن كل فئة اجتماعية لها جماعة من المثقفين خاصة بها أو هي تعمل على وجودها". إلا لأنّه نظر إليهم بوصفهم "مثقفين عضويين".

قد يؤدي هذا التصور للمثقف إلى نوعٍ من السجن في دائرة معينة، فلا يكون أكثر من ناطق بلسان الفئة التي يتتمي إليها، ولكنه في كل الأحوال يعدّ حاله أفضل من حالة المثقف التائه، المثقف الذي لا يحمل قضية، عدم المسؤولية تجاه ما يحصل أمام عينيه من ظلم واعتداءات صارخة على ما يمكن أن نعدّ قاسماً مشتركاً بين الحضارات من مبادئ إنسانية وقيم أخلاقية. إن المثقف الذي لا يتهم أحداً، مثقفٌ غيرُ موجودٌ، على أن يفهم الاتهام هنا بمعنى الموقف الناقد لكل القوى الحية في المجتمع.

لقد كانت صرخة أميل زولا "إني أَنْهَمْ..." إعلاناً عن ميلاد نوع جديد من المثقفين الذين يرفضون دور المترفّج على الأحداث، ولا يكونون شاهدين على الحق. لا نكون مجانين للصواب إذا قلنا إن صفة السلبية أصبحت الصفة الملازمة لمثقفينا ومفكرينا في العالم الإسلامي، ونحن نعبر هنا عن ظاهرة عامة، فمهما كانت الصورة قائمةً لتبنيها، وبالرغم من حالة الإحباط العامة لا يعدم العالم الإسلامي من وجود أفراد سيشهد لهم التاريخ

على وفاته الشجاعة والمضيافة. فكيف إذاً نفسّر هذا الاستسلام والإحباط
اللذين يعيشهما مثقفونا ومفكرونا؟

لا يهمنا ذلك القسم من المثقفين والمفكرين الذين يزبّون لأنفسهم قولًا زائفًا، ويَدْعُون ضرورة النظر في حركة الواقع من الخارج وعدم الانغماس في مشكلاته، لأن الناظر من بُعد، ورصد هذه التحولات الاجتماعية بشيء من الموضوعية التي تمكّن الباحث من الفهم، وبالنتيجة من التوجيه والترشيد لهذه التحولات. إن الحرص على الموضوعية في فهم القوانين التي تحكم حركة المجتمع أمر لا يمكن إلا أن نسلم بجدواه، ولكن ما جدوى فهم لا ينعكس أثره على الواقع؟ وما جدوى هذا الفهم الموضوعي الذي غالباً ما يحصل بعد أن تصبح هذه التحولات أمراً واقعاً؟ وما معنى الحديث عن أهمية حرية التفكير في بناء المجتمعات المتقدمة، و السكوت - في الوقت نفسه - عن الاغتيالات التي تمارس يومياً ضدها؟. يظن بعض المثقفين أن في ذلك حكمة!، إذ بدون هذا السكوت لا نستطيع تجنب هيمنة السياسي على الثقافي والفكري، ولكن الذي غاب عن هؤلاء أن التنازل عن حق النقد سيقود حتماً إلى التنازل عن حق الصمت، فجشع أصحاب الشوكة لا حدّ له، وكلما ضيق المشفف من مجالات فعله كلّما ازداد التسلط في بسط نفوذه على فكره، فيتم بذلك الاستيلاء على مناطق الحياد، ويصبح مطلوباً من المشفف أن يصرّح بموقفه وأن يختار صفة.

الذي يهمنا في هذا الإطار، تلك الشريحة من المثقفين والمفكرين الذين يؤمنون بأن المفكر الحر هو المفكر المسؤول، المفكر الشاهد على عصره، ولكنهم يتساءلون: كيف يمكن أن يكون ذلك كذلك في ظل الاستبداد السياسي؟ لا شك أنّ الأمر سيكون أقل تعقيداً لو كانت هناك قضية عامة ولكنها واضحة المعالم، تكون قادرة على تأثير الواقع. لقد كان من السهل على المثقف المسلم في النصف الأول من القرن العشرين أن يختار موقعه، لأن

قضية تحرير الأرض كانت البوصلة التي توجه تفكيره وحركته، وجاء من بعد ذلك شعار توحيد الأمة، وإن كان ذلك تحت لافتات عديدة، ولكنه شكلَّ رداً مناسباً على واقع التجزئة، ثمَّ كان شعار الهوية الإسلامية الذي جاء استجابةً لتحدي ثقافة التغريب التي كادت أنْ تشمل المجتمعات الإسلامية بأكملها، ولكن حرب الخليج الثانية ألقت بالثقاف المُحبط وسط أتون العولمة، ففقد بذلك نقطة الارتكاز، وغاب عنه خطُّ السير، وتلاشت أمامه نقطة المرمى، وأصبح بذلك تائهاً وسط حركة لولبية فارغة من كلّ معنى، فدخل بذلك فضاء اللامعنى قبل أن يدخل مجتمعه فضاء الحداثة.

هل يمكن في هذه الحالة أن ننتظر من مفكر تتنازعه استراتيجيات متناقضة أن يكون قاصداً في مشيه، وأن يكون شاهداً على عصره؟ إنَّ الأمر يستوجب أولاً تحديد الشعار الذي في إطاره تتضح الرؤية، ويترشّد الفعل. هناك حقيقة تفرض نفسها على الجميع مفادها: أنَّ الغرب يعمل بكلِّ وُسعه على أن يظلُّ الحريق مشتعلًا في العالم الإسلامي، وذلك بتعزيز الصراع بين المجتمع و الدولة، لأنَّه يعرف أنَّ الدولة كلما ازدادت خوفاً من شعبها ازدادت ارتباطاً به، وتبعية له، وأصبح استمرارها رهناً للخدمات التي تقدمها حتى وإنَّ كان ذلك على حساب مصالح شعبها.

إنَّ الشعار الذي يجب أن يُرفع الآن هو: **كيف السبيل إلى إطفاء هذا الحريق، وترتيب البيت من الداخل؟** سيؤدي التنازل عن مسألة الشرعية إلى المطالبة بتوفير الحدَّ الأدنى من الشروط التي بها يتحول المتممون إلى المجتمع الإسلامي من موقع الرعايا إلى موقع المواطنين، نعم، تحتاج إلى العودة إلى تلك الصيحة التي أطلقها خالد محمد خالد: "مواطنون لا رعايا". تحتاج إلى إيجاد الفرد الحرُّ، الفرد الذي يرفض السكوت على الظلم، ولكنَّ رفضه رفض حكيم، لا يقدُّم على خطوة إلا إذا تأكَّد من توفرِ أسبابها وضمان المكاسب التي تم تحقيقها فلا تكون حركة التغيير دائمًا عوداً على بدء.

نعم من حقك أخي القارئ أن تتساءل عن رسالة المفكر أين هي؟ فعملية الترويض المستمرة احتزلت طموحاته في الحفاظ على الحد الأدنى من مصالحه الفردية، فلم يتقدم الفكر ولم يتغير الواقع، ولكن الأصل في الأشياء أن يكون الإنسان حرّاً، راضياً لكل أشكال العبودية ولذلك يجب ألا ينقطع الأمل في يقظة المفكر في المجتمع الإسلامي حتى وإن طالت به فترة التلذذ في ممارسة طقوس العبودية الناعمة فهّزّات الواقع ستعيده مُكرّهاً إلى حلبة الصراع.

بهذا الأمل العريض يصدر العدد العاشر من مجلة التجديد الذي افتتحه د. ليث سعود جاسم بدراسة حول الإمام النورسي و ظهور القوميات، فرأى أن الرابط بين عملية الإصلاح السياسي و الاجتماعي للمجتمعات الإسلامية المنضوية تحت الحكم العثماني وإثارة النعرات الطائفية، كان الهدف منه عرقلة بل القضاء على هذه الإصلاحات المنشودة والتخلص من الكيان السياسي الموحد للأمة آنذاك، من أجل ذلك انصب تفكير الإمام النورسي على الحفاظ على ذلك الكيان الجامع لأمة تنوعت لغاتها و تعددت ثقافتها.

في دراسة حول المضاربة و أهميتها في المعاملات البنكية الإسلامية بين د. يوسف الرياحي، الأثر الذي تركته في تصرفات المستثمر المسلم و نظرته إلى كيفية استثمار أمواله فقد توفرت له الفرصة لترك التعامل بالربا إيداعاً وإقراضًا و ذلك بفضيله مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة، فأدى كل ذلك إلى تغير نوعي في صناعة المال. تعرضت الدراسة أيضًا إلى كشف ومناقشة العوائق والصعوبات التي تحول أمام تنمية البنوك الإسلامية.

من ناحيته حاول د. خالد نايف الحمداني في دراسة تاريخية عن الشورى في الإسلام أن يبرز الأشكال التي تظهرت فيها مؤكداً على ضرورة ألا تكون مظاهر الاستبداد التي عرفناها في تاريخنا حاجزاً لإبراز هذه

النماذج التطبيقية للشوري و تطويرها لتكون قادرة على بناء نظرية متكاملة في العلاقة بين المجتمع و الدولة في عالمنا الإسلامي المعاصر.

أما د.عمر سباهتش فقد عاد إلى حادثة اعتزال واصل بن عطاء فأبرز سياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي محاولاً أن يحدث تحولاً في دلالتها، فإذا كان التصور السائد قد جعل منها رمزاً للتتصدع والاختلاف، فإن الباحث قد رأى فيها تحسيناً لقدرة العقل الإسلامي على الاستجابة للتحديات التي فرضت عليه، تحديات أفرزتها التحولات الداخلية، وتحديات كانت نتيجةً لانفتاح المجتمع الإسلامي على الثقافات الأخرى.

ختم د.محمد سعيد ملف البحوث و الدراسات بمقالة حول ضمير الفصل بين الاستخدام القرآني واللغة العربية فيّن قواعد هذا الضمير واختلاف النهاة حولها و انتهى إلى ترجيح بعض الآراء في ضوء طرق استخدام ضمير الفصل في القرآن الكريم.

في باب نقد وآراء تتبع د.سعيد شبار شروط الاجتهاد عند القدامي والمحدثين متوكلاً نحجاً معتدلاً بين التشدد و التراخي في ضبط الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في المحتهد.

اشتمل العدد أيضاً على عدد من المراجعات التي تسعى إلى ترسيخ النهج الحواري و التفاعل الإيجابي مع الباحثين و المفكرين في مجالات مختلفة.

في العدد أيضاً ملخصات لرسائل جامعية نوقشت في كلية معارف الوحي بالجامعة الإسلامية العالمية، و أيضاً تقرير عن نشاط علمي قام به قسم الدراسات القرآنية والحديثية حول إسهام علماء أرخبيل الملايو في حركة الإصلاح و التجديد التي شهدتها العالم الإسلامي في بداية القرن الماضي.

تلك هي مادة العدد العاشر نأمل أن يجد فيها القارئ مادة علمية من شأنها أن تدفعه إلى ممارسة حقه في الرد. والله من وراء القصد.